Ways to build and strengthen the tourism sector in Algeria to achieve economic development An evaluation study during the period 2010-2021

-**kreifeur mourad**[1]: *Lecturer professor B,University blida 02, algeria*
-**hacene taha**[2]: *Lecturer professor B,University blida 02, algeria*
-**berberi Mohamed amine**[3]: *professor,University chlef, algeria*

Received:18/09/2022 ***Accepted :03/01/2023*** ***Published :31/01/2023***

Abstract :

Tourism is one of the basic and main sectors to achieve economic development, and in order to create a tourism dynamism, the matter is not only limited to what the country is rich in in terms of tourism, but extends to the need to provide tourist facilities that keep pace with the desires and tendencies of tourists, by adopting a clearly defined tourism strategy, which contributes to achieving Tourism development. Despite the increasing importance of the tourism sector in many countries, this sector in Algeria has not yet reached the required level despite its availability of enormous tourism qualifications, and the achievements remained limited when compared to neighboring countries such as Tunisia and Morocco, as despite the efforts made to develop the tourism sector, only It is still weak and faces a large number of obstacles standing in the way of its development and achieving the aspirations of the state and society, which necessitates the need to make changes in tourism development policies and to bring about a tight regulation and proper guidance for the investments of this sector in order to strengthen development plans and programs and remove the obstacles that prevent the achievement of the desired.

Key words: Tourism, tourism sector, economic development, tourism potentials, Algeria

Jel Codes Classification : O10 ;L83

1- ***kreifeur mourad*** , laboratory OF Financial and banking systems and macroeconomic policies, *nounou_1984@hotmail.com*

2 - laboratory OF Financial and banking systems and macroeconomic policies, *taha02180@yahoo.fr*

3 - laboratory OF Financial and banking systems and macroeconomic policies, *m.berberi@univ-chlef.dz*

سبل بناء وتعزيز القطاع السياحي في الجزائر لتحقيق التنمية الإقتصادية – دراسة تقييمية خلال فترة 2010-2021

– **كريفار مراد**[1]:أستاذ محاضر ب ،جامعة البليدة 02، الجزائر.
– **حسان طه**[2]:أستاذ محاضر ب ،جامعة البليدة 02، الجزائر.
– **بربري محمد أمين**[3]:أستاذ ،جامعة الشلف، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2022/09/18 **تاريخ القبول: 2023/01/03** **تاريخ النشر: 2023/01/31**

ملخص:

تعتبر السياحة من القطاعات الأساسية والرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ومن أجل خلق حركية سياحية فإن الأمر لا يقتصر فقط على ما يزخر به البلد من مقومات سياحية بل يمتد إلى ضرورة توفير منشآت سياحية تواكب رغبات وميولات السواح وذلك عن طريق تبني إستراتيجية سياحية واضحة المعالم بما يساهم في تحقيق تنمية سياحية.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من الدول إلا أن هذا القطاع في الجزائر لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب رغم توفرها على مؤهلات سياحية هائلة فقد بقيت الإنجازات محدودة إذا ما قورنت بالبلدان المجاورة مثل تونس والمغرب إذ أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتنمية القطاع السياحي إلا أنه مازال ضعيفا ويواجه عددا كبيرا من المعوقات تقف أمام تطوره وتحقيق تطلعات الدولة والمجتمع ما يحتم ضرورة إحداث تغييرات في سياسات التنمية السياحية وإحداث تنظيم محكم وتوجيه صائب لاستثمارات هذا القطاع لأجل تعزيز خطط وبرامج التنمية وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، القطاع السياحي، التنمية الإقتصادية، المقومات السياحية، الجزائر

تصنيفJEL:O10 ;L83

[1]-كريفار مراد، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الإقتصادية الكلية ، nounou_1984@hotmail.com
[2]- مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الإقتصادية الكلية، taha02180@yahoo.fr
[3]- مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الإقتصادية الكلية ، m.berberi@univ-chlef.dz

- **مقدّمة:**

اكتسبت السياحة قوةً نافذة وتغييرية أحدثت فارقًا حقيقيًا في حياة الملايين .فالطاقة التي تحملها السياحة على مستوى مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية هي طاقة هائلة .وتعتبر أحد قطاعات العمل الرائدة في العالم، حيث توفر فرصًا معيشية هامَّة، مما يساعد في التخفيف من الفقر ويعزّ التنمية الشاملة للجميع ، في هذا السياق وبالرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، وما تملكه الجزائر من مخزون سياحي يمتد عبر ربوع الوطن ، نجد أنه لم يرتقي بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جد محدودة إذا ما قورنت بالدول المجاورة ، والجزائر في ظل الوضع الراهن الذي تمر به أصبحت مجبرة من أن تقوم بتعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة ضمن سياسات وإستراتيجيات كلية في إطار ما يسمى بالهندسة الإقتصادية الشاملة ، حيث يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التي تسهم في دفع عجلة النمو الإقتصادي ومن ثم دعم التنمية الشاملة إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا ، فمجالات السياحة وأنشطتها الخدمية المتنوعة وعلاقتها بالتنمية ، أصبحت مثار إهتمام الكثير من علماء الإقتصاد والاجتماع كونها تمثل مطلبا اجتماعيا واقتصاديا وعليه كان لزاما توسيع القاعدة السياحية.

- من خلال ما سبق يمكننا إبراز إشكالية ورقتنا البحثية فيما يلي:

– مامدى مساهمة القطاع السياحي في الجزائر لتحقيق التنمية الإقتصادية خلال فترة 2010– 2021؟

التساؤلات الفرعية:

تتفرع الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة فيما يلي:

– ما المقصود بالتنمية الإقتصادية ؟

– ما مدى أهمية القطاع السياحي في الجزائر؟

– كيف يمكن أن يساهم قطاع السياحة في الجزائر لتحقيق التنمية الإقتصادية؟

أهداف الدراسة:

– التعرف على التأصيل العلمي للتنمية الإقتصادية.

– التطرق إلى الإطار النظري للسياحة.

– إبراز مساهمة القطاع السياحي في الجزائر لتحقيق التنمية الإقتصادية.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية القطاع السياحي في الجزائر لتحقيق التنمية الإقتصادية حيث أصبح هذا القطاع تراهن عليه الجزائر لتحقيق التنويع الإقتصادي للخروج من التبعية النفطية المطلقة.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

منهج الدراسة:

أستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف متغيرات الدراسة والتي تتمثل في كل من التنمية الإقتصادية والسياحة وذلك بالإعتماد على واقع البيانات المتوفرة.

هيكل الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية إرتاينا أن نقسم هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من العناصر نلخصها فيما يلي:

- **أولا**:التأصيل العلمي للتنمية الإقتصادية.
- **ثانيا**:الإطار النظري للسياحة.
- **ثالثا**:مساهمة القطاع السياحي في الجزائر لتحقيق التنمية الإقتصادية.

I- التأصيل العلمي للتنمية الإقتصادية

تعد التنمية الإقتصادية من أبرز المواضيع التي شدت إنتباه وإهتمام المفكرين والباحثين الإقتصاديين قديما وحديثا، وذلك لما يشهده العالم من تباين واضح بين دول حققت تنمية إقتصادية شاملة و دول لازالت تصارع من أجل تحقيقها.

ولا يخفى على أحد أن معظم سياسات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية المطبقة في الدول النامية إنما ترجع في أصولها الفكرية إلى تلك النظريات التي وضعت من قبل رواد مختلف المدارس الفكرية الإقتصادية الكلاسيكية والمعاصرة.

كما أن معظم هذه السياسات والإستراتيجيات صيغت ضمن برامج تنمية اقتصادية محددة الأهداف والآجال. وانطلاقا من ذلك فإننا سنتطرق في هذا المحور إلى مفهوم و تعريف التنمية الإقتصادية ،معايير قياسها وكذلك إلى المشاكل التي تواجهها.

I-1- مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة نمو السكان. إذا فهي عملية متعددة الجوانب، لها ركائزها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية. وحتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الركائز يلزم الإلمام بالمؤثرات والمشاكل والسياسات والتوجهات الموجودة في المجتمع.

ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة. فبالنسبة للمؤشرات التقليدية، تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي، أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي؛ والمؤشر الاقتصادي البديل الآخر للتنمية هو قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو في الدخل الفردي تفوق معدلات نمو السكان. هذا وتستخدم عادة معدلات نمو الدخل الفردي

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

بالمعيار الحقيقي،أي باستبعاد أثر التضخم النقدي كمقياس للتحسن الاقتصادي للسكان، أو بكمية السلع والخدمات المتاحة للفرد (أحمد، 1999، صفحة 40).

I-2- تعريف التنمية الاقتصادية

ويقصد أيضا بالتنمية الاقتصادية تلك " التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وكذلك في البنى والقوة الفاعلة، وينتج عنها تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع" (صابغ، 1985، صفحة 13)

تعددت تعاريف التنمية، فمن المفكرين من يعرفها على أنها: (قنوص، 1999، صفحة 97)

"تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤوليات".

كما يعرفها البعض الأخر من المفكرين " بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي".

ويعرفها آخرون بأنها " العملية التي يتم بمقتضاها دخول اقتصاد قومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".

وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية "هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء ". (ناصف، 2003، صفحة 76)

وتعرف التنمية أيضا، بأنها "مجموعة من التبادلات التي تحدث في المجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن" (الحاج، 1998، صفحة 186).

نستخلص مما سبق أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية خاصة، وهذا يعتمد على أمور عدة، أهمها زيادة الاستثمار. وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة.

I-3- معايير قياس التنمية الإقتصادية:

بعد أن تناولنا مفهوم وتعريف التنمية الإقتصادية، سنستعرض المعايير التي تسمح لنا بقياس التنمية الإقتصادية، وبالتالي التعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المعايير عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الإقتصادي إلى المؤشرات الإجتماعية إلى الأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية الذي تستخدمه الأمم المتحدة لقياس التنمية الاقتصادية المحققة في مختلف بلدان العالم.

وإجمالا توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية : (ناصف، 2003، صفحة 87)

I-3-1- معايير الدخل

تعتبر هذه معايير أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ويضم معيار الدخل عدة مؤشرات لقياس التنمية أهمها:

- الدخل الوطني الإجمالي"RNB":

حيث يتم قياس النمو الإقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الإجمالي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- الدخل الوطني الإجمالي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الإقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي فقد يكون لدى الدولة مواد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني.

- مؤشر متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الإقتصادي في معظم دول العالم .

I-3-2- معايير إجتماعية:

يقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب التعليمية والثقافية والجوانب الخاصة بالتغذية ونوعية الحياة المادية، وأهم هذه المؤشرات :

- دليل التنمية البشرية "HDI" :

وهو مقياس وضعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية"UNDP" سنة 1990 ويصدر بشأنه تقريرا سنويا يوضح وضعية دول العالم بالنسبة للتنمية البشرية ويحظى حاليا بإنتشار كبير لا سابق له وباهتمام أكاديمي وإعلامي،وهو من المعايير المركبة ويركز على ثلاث متغيرات: (وديع، 2002، صفحة 13)

- توقع الحياة عند الميلاد.

- معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين :معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

I-3-3- المعايير الهيكلية:

تفيدنا في معرفة حجم التغيرات الهيكلية التي تطرأ على اقتصاديات الدول نتيجة إتباعها سياسات اقتصادية تهدف نحو التصنيع وتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه،وهي تضم المؤشرات التالية:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

I-4- معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

تواجه التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مجموعةً من المشاكل، منها: (الزين، 2006، صفحة 100)

I-4-1- مشاكل داخلية:

وهي تتمثل في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وسائل الإنتاج وكذلك الحلقة المفرغة للفقر. حيث أن انخفاض مستوى الصحة يؤدي لانخفاض مستوى المقدرة على العمل وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية، الأمر الذي يتمخض عنه انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، فانخفاض مستوى الصحة. وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم، إذ أن انخفاض مستوى التعليم يؤدي لانخفاض مستوى المهارة الفنية وبالتالي إلى انخفاض مستوى الدخل فانخفاض مستوى التعليم.

I-4-2- مشاكل خارجية:

وتتمثل في التبعية الاقتصادية، حيث أن الحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية يتم باستيرادها من الدول الصناعية. كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية يكون مردودها يعود أساسا للدولة المستثمرة.

وهناك أيضا صعوبات أخرى نذكر أهمها :

- انخفاض مستوى تراكم رأس المال والاستثمار والادخار في البلدان النامية.
- إرتفاع النمو الديموغرافي في البلدان النامية.
- التفاوت في مستوى التطور بين البلدان النامية .

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

II- الإطار النظري للسياحة.

II-1- تعريف السياحة :

السياحة نشاط يقوم به الإنسان بغية الترويح عن نفسه من النشاطات التي يقوم بها في فترة من الزمن ، وأنبثق مفهومها بداية من التنقل والترحال ليصبح فيما بعد نشاطا إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا يعتمد على الدوافع وحب المعرفة والإستكشاف والتعلم وإكتساب المهارات والمعلومات ، وفيما يلي نستعرض مجموعة من التعاريف المتعلقة بمصطلح السياحة:

فهناك بعض التعاريف التي ركزت على البعد المكاني ، أي إعتبار الشخص الذي ينتقل من مكان إقامته الأصلي إلى مكان آخر سائح ، فأرتبطت هذه التعاريف بالمسافة التي يقطعها المسافر ففي هذا الإطار أعتبرت مفوضية السياحة الوطنية الأمريكية للموارد، السياحة بأنها "نشاط ينتقل من خلاله الفرد مسافة لا تقل عن 50 ميلا بإستثناء النشاط الذي ينطوي على ذهاب الفرد إلى مكان عمله. (مدحت، 2017، صفحة 103)

وعرف هيرمان فونش وليرون He man Von Sholleron سنة 1910 السياحة بأنها" مجموع العمليات المتداخلة وخاصة الإقتصادية منها المتعلقة مباشرة بدخول الأجانب، إقامتهم وتحركاتهم داخل وخارج حدود دولة أو منطقة جغرافية وترتبط بهم إرتباطا وثيقا (كافي، 2013، الصفحات 93 - 94)، ووجهت إنتقادات إلى هذا التعريف نظرا لإقتصاره فقط على الجانب الإقتصادي للسياحة .

وفي عام 1943 ظهر كتاب بعنوان " النظرية العام للسياحة " من تأليف الكاتبين هوزكر hunziker وكرافت kraft حيث أعتبرا أن تعريف السياحة يشمل على كل الروابط والتأثيرات والظواهر الطبيعية والعلاقات المادية وغير المادية التي تنطبق على حقيقة الإقامة المؤقتة للسائحين، وقالا أن السياحة هي" المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج عن إقامة السائحين ، شريطة أن لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من أنواع العمل سواءا كان عملا دائما أو عملا مؤقتا. (الطائي، 2001، صفحة 11)

-وعرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي الذي أنعقد في روما سنة 1963 السياحة على أنها ظاهرة إجتماعية وإنسانية تقوم على إنتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن إثنا عشرة شهرا بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية وهي تنقسم إلى نوعين سياحة داخلية وسياحة خارجية. (صديقي، 2006، صفحة 11)

ويتضح من خلال التعاريف السابقة أن السياحة هي ظاهرة تتعلق بإستغلال وقت الفراغ عند البشر ، وسفرهم إلى مناطق أخرى غير مواطنهم الأصلية ، طلبا للراحة والترويح عن النف ولا تقتصر على ذلك بل تتعدى إلى

نشاطات إقتصادية ، إجتماعية ، ثقافية ، ورياضة وصحية وعلمية وفي مختلف جوانب الحياة البشرية. (ملوخية، 2006، صفحة 34)

II-2- أهمية السياحة:

يمكن حصر أهمية السياحة في النقاط التالية :(مسعد، بدون سنة النشر، صفحة 61)

-زيادة الدخل القومي الإجمالي للبلد و تحدث هذه الزيادة من خلال الاستفادة من الخدمات التالية :إقامة، إطعام، شراب، بضائع، هدايا، وقود، مشروبات و غيرها.

-تساهم السياحة في دعم الاقتصاد المحلي و العالمي و تعود الأهمية الاقتصادية لصناعة السياحة إلى ما تجذبه إلى البلد من عملة صعبة و رؤوس الأموال.

-تزداد أهمية السياحة في الدول النامية التي تهدف إلى تحقيق فائض أو موازنة في مجال ميزان المدفوعات و تحقيق فائض في مجال العملة الصعبة و تحقيق صناعة سياحية.

-تساعد السياحة في تشغيل اليد العاملة و القضاء على البطالة.

-تشمل السياحة جميع الأنشطة الاقتصادية في الدول و خارجها، فهي تتأثر و تؤثر على نشاط الإنتاج، الاستهلاك، النقل، الاتصالات، المطارات، الفنادق، البنوك و عمليات التجارة الداخلية و الخارجية

II-3- أنواع السياحة:

تتميز السياحة الحالية بكثرة أنواعها و أشكالها و يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع :

II-3-1-حسب جنسيات السياح تقسم السياحة إلى نوعين رئيسين هما: (مصطفى، 1999، صفحة 35)

-سياحة خاصة دولية و تكون من قبل مواطنين أجانب داخل حدود دولة أخرى، و في جميع الحالات يتم اختيار الحدود الدولية و صرف العملة الأجنبية خلال فترة السياحة.

- السياحة الداخلية تتم من قبل مواطنين دولة معينة داخل حدود دولتهم و تنفق فيها عملة محلية.

II-3-2-حسب الهدف من السياحة :

و من أهمها نذكر ما يلي: (سلمان، 2008، الصفحات 16-17)

-**سياحة الاستشفاء** :لزيارة المنتجعات الصحية التي خصصت لهذا الغرض.

-**السياحة الثقافية** :و هي تشمل قطاعا واسعا من السائحين بقصد توسيع آفاقهم في طلب العلم و المعرفة.

-**السياحة الاجتماعية** :و يكون الهدف منها زيارة الأقارب و الأصدقاء.

-**السياحة الدينية** :لزيارة الأماكن المقدسة و دور العبادة.

السياحة الرياضية :و هي التي تترافق مع الدورات الرياضية المحلية و الإقليمية و الدولي

II-4- مقومات السياحة في الجزائر:

II-4-1- المقومات الطبيعية:

تقع الجزائر في الشمال الافريقي، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط على شريط ساحلي يبلغ 1200 كلم من السواحل الرملية، التي تتخللها رؤوس وخلجان، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب كل من المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية، ومن الجنوب النيجر ومالي، إذ تتربع على مساحة قدرها 2.381.471كلم^2، (السكر، 1999، الصفحات 14-15) و بلغ عدد سكانها 41.2 مليون نسمة مع مطلع سنة 2017 حسب آخر احصائيات قدمتها وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات (سلمان، 2008، الصفحات 20 - 21)، هذا ما أهلها عل امتلاك الشواطئ والبحيرات والتي تتمركز معظمها في الشمال الجزائري (القالة، سكيكدة، عنابة، بومرداس ...)، كما تتربع على صحراء شاسعة وتقدر بـمليون كلم^2 موزعة على خمس مقاطع كبرى في الجنوب (أدرار، إلزي، تمراست، تندوف ووادي ميزاب)، بالإضافة إلى المساحات الغابية التي تكون مقاصد شتوية وصيفية. (بطاطو، 2007، صفحة 85)

ويمكن أن نميز في الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضهما البعض وهما:

II-4-1-1- منطقة الشمال: وتضم المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة، وهي تضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول والجبال كالونشريس، الأوراس، القبائل، تلمسان، وجبال الأطلس الصحراوي التي تتكون بدورها من جبال القصور، العمورية، أولاد نايل، و ألزيبان. كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساسًا وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردًا قارصًا، والصيف حارًا و جافًا.

- **المناخ المتوسطي**: ويشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ 18°، وتبلغ ذروتها في خلال شهر جويلية وأوت إلى 30 °، وعليه المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة.

- **المناخ الشبه الحار**: ويحتوي منطقة الهضاب العليا، ويتميز بفصل بارد طويل ورطب أحيانًا، إذ يستمر من شهر أكتوبر إلى شهر ماي.

II-4-1-2- منطقة الجنوب الصحراوي: لها ثلاثة صفات رئيسية، هي: الهضاب الأرضية، وتسمى بالحمادة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي: العرق الغربي الكبير، والعرق الشرقي الكبير، وعرق شاش. والثالثة طبيعة الهقار، والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر، وهي قمة "تهاة" بـ 3003 مترًا ، ويمتاز مناخ منطقة الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في السنة، وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر، بدرجات حرارة

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

تتراوح بين 40° و 45°، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسًا من واحات النخيل.

II-4-1-3- المنابع الحموية: تمثل المنابع والمراكز الحموية أحد أوجه قطاع السياحة في الجزائر، التي تشتهر باستعمالاتها العلاجية للعديد من الأمراض، كما أنها مناسبة للاستمتاع و الراحة لجمال مواقعها الطبيعية الأخاذة، حيث تملك الجزائر 202 منبعا موزعة عبر ولايات الوطن، والتي نجد معظمها في الجنوب 20 منبع حموي بورقلة، 12 بميلة، 11 بالمدية، 10 بأدرار، بسكرة وقالمة، 7 بتمنراست، كما نجد 7 محطات حموية ومراطز للمعالجة بمياه البحلر ذات طابع وطني، و20 محطةو12 مؤسسة حموية خاصة ذات طابع جهوي و100 مؤسسة ذات طابع محلي.(pierre, 2007, p. 55)

II-4-2- المقومات الحضارية والتاريخية:

إن المعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة من الأمازيغية إلى الفنيقية إلى البزنطية والرومانية وأخيرا الاسلامية، حيث تزخر الجزائر بمعالم أثرية تاريخية جميلة، وقد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي وهي، منطقة الطاسلي، تيبازة، جميلة، تيمقاد، وادي ميزاب وحي القصبة.

كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف نذكر منها: المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة، متحف باردو الوطني بالجزائر العاصمة والمتحف الوطني زبانة بوهران وغيرها.

II-4-3- المناطق السياحية في الجزائر: يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعًا لتنوع المعطيات الجغرافية:(pierre, 2007, p. 56)

II-4-3-1- منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200 كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ.

II-4-3-2- منطقة السلسلة الأطلسية: والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة خديجة" بـ 2308 مترًا، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية (التزحلق، التسلق، الصيد...).

II-4-3-3- منطقة الهضاب العليا: والتي تتميز بمناخها القاري، وبمواقعها الأثرية، وبضاعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

د- منطقة الأطلس الصحراوي: وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...الخ.

II-4-3-4- منطقة واحات الصحراء: والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى، وبها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدّة صناعات تقليدية.

II-4-3-5- منطقة الصحراء الكبرى: وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار، التاسيلي)، وتتميز بالمساحات الشاسعة، والجبال الشامخة، وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرًا هامًا للسياحة الشتوية، بفضل تنوع المناطق السياحية والمناخ في الجزائر، الأمر الذي يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، وهو ما يساعد كذلك على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة، ويؤدي على استمرارية النشاط السياحي خلال كل فصول السنة (القضاء على الموسمية).

III- إسهامات القطاع السياحي في الجزائر لتحقيق التنمية الإقتصادية خلال الفترة الممتدة 2010-2021

III-1- مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

أخذت صناعة السياحة العالمية، و منذ منتصف القرن الماضي تنمو بمعدّلات عالية، وباتت تلعب دورا هاما في مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى الاقتصاد العالمي، تمثّل ذلك في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو 9% في عام 2014، ومساهمتها في توفير فرص العمل على مستوى الاقتصاد العالمي بنحو 11%، كما تجاوز عدد السياح حاجز المليار في عام 2015. والجدول الموالي يوضح مساهمة السياحة في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 01 يبيّن: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2015- 2020

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حصة السياحة في الناتج المحلي الخام	1.3	1.4	1.6	1.7	1.8	1.1

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

الشكل رقم 01: يوضح المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2015-2020)

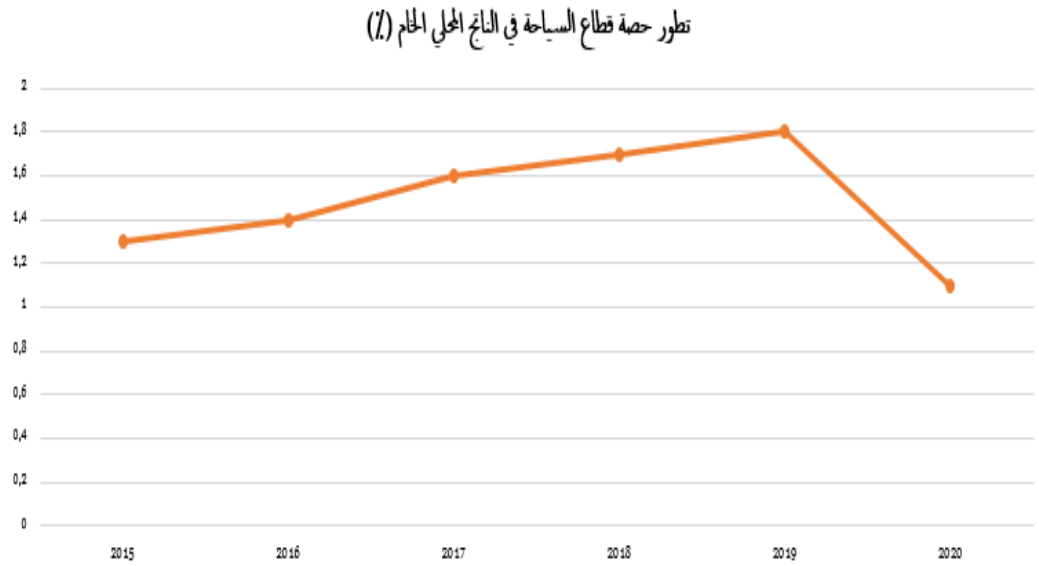

يلاحظ من خلال الشكل رقم 01، تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي عموما، حيث قدّرت نسبة المساهمة سنة 2015 بـ 1.3٪ لتنتقل إلى حوالي 1.4 ٪ سنة 2016 و 1.6 % سنة 2017، إلا أنّ نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي لم يتعدى 2٪ خلال الفترة (2015-2020)، وهي نسبة ضئيلة جدا، مقارنة بالمعدل العالمي لسنة 2016 و المقدّر بـ 19.1٪، ويرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي إلى النمو الكبير للاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أدى إلى التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي. بالإضافة إلى أن هاته المساهمة تعكس في النشاط الأول النشاط الاقتصادي الذي تولده الصناعة، كالفنادق الوكالات السياحية، الخطوط الجوية ووسائل نقل الركاب الأخرى، على الرغم من أن هاته المساهمة تضم أيضا المطاعم، الصناعات الترفيهية والتي هي مدعمة من السياحة.

III-2- مساهمة القطاع السياحي في التشغيل

ممّا لاشك فيه أن القطاع السياحي يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني، خاصة في مجال خلق مناصب الشغل، باعتبار السياحة قطاع متعدّد ومتشعب النشاطات والفروع، وله علاقات عديدة مع

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية الأخرى، فهو يساهم إذا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق مناصب الشغل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية. والجدول الموالي يوضح مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التشغيل.

الجدول رقم 02 يبين:عدد العمالة في مجال القطاع السياحي في الجزائر من 2010-2019

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد العمال	213000	220000	224028	256775	261289	265803	270317	300000	308027	320000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم02: يوضح مساهمة السياحة في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

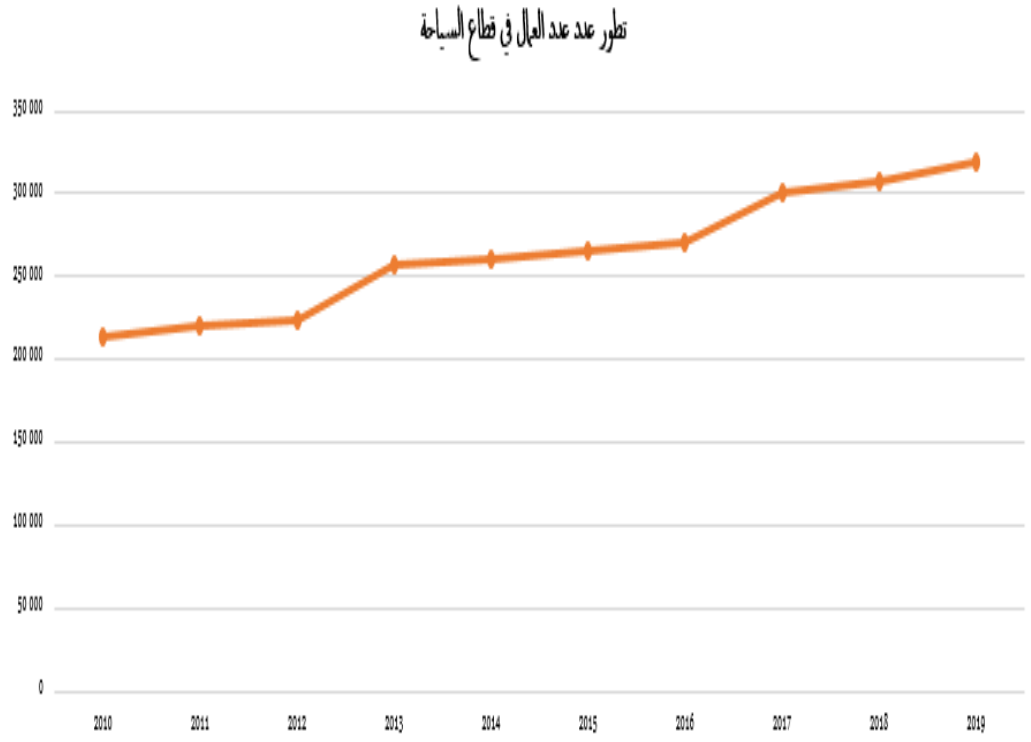

من الشكل أعلاه يتبيّن أنّ عدد العاملين في القطاع السياحي يشهد نموا ملحوظا خلال الفترة (2010-2019)، حيث قدر عدد العاملين سنة 2010 بحوالي 213 ألف عامل ليرتفع سنة 2019 إلى 320 ألف عامل، ومن المتوّقع أن يرتفع سنة 2027 بـ 0.2٪ ليصل إلى 355 ألف عامل، إلا أنّ الرقم المسّجل يبقى بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب هياكل الإيواء غير المصنفة، والتي تشكل النسبة الأكبر

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

من طاقات الإيواء في الجزائر، حيث أنّ مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و4 نجوم، التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر. بالإضافة إلى مقارنتها مع المعدل العالمي لسنة 2016 والمقدر بـ 843.9 ألف عامل. من جهة أخرى أنّ التوظيف في هذا المجال يشترط التخصص و الكفاءة المهنية، مقابل تواجد عدد قليل من هياكل التكوين السياحي الرسمية، و المتمثلة في المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالعاصمة، و المعهد الوطني لتقنيات الفندقة بتيزي وزو، المعهد الوطني للفندقة و السياحة ببوسعادة، و المدرسة السياحية بتيبازة.

III-3- الإيرادات السياحية وعدد السياح .

III-3-1- الإيرادات السياحية:

الجدول رقم03 :يبين الإيرادات السياحية للفترة (2010- 2020) **الوحدة: مليون دولار**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات السياحية	219	208	196	230	258	304	209	140.5	169	165	42.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ تحسن نوعي في الإيرادات السياحية في السنوات الأخيرة إذ بلغت الإيرادات سنة 2013 ماقيمته 230 مليون دولار مسجلة إرتفاع نسبي سنة 2014 مقدرة ب 258 مليون دولار وإرتفاع طفيف كذلك سنة 2015 التي قدرت فيها الإيرادات بما قيمته 304 مليون دولار رغم التحسن النسبي في الإيرادات إلا أننا نلاحظ ضعف وتذبذب الإيرادات السياحية طوال الفترة (2016- 2020) إذ بلغت تقريبا في المتوسط ما قيمته 145.2 مليون دولار وهو رقم زهيد جدا يدل على ضعف القطاع السياحي في الجزائر.

رغم الإعفاءات الجبائية الكبيرة الممنوحة لهذا القطاع إذ تنظر إليه الإدارة الجبائية بشكل تفضيلي بإعتباره مدر للعملة الصعبة.

III-3-2- عدد السياح:

الجدول رقم 04 :عدد السياح الفترة (2017- 2021)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
دخول السياح الأجانب عبر الحدود الجزائرية	2450785	2657113	2371056	591031	125238
حركة المقيمين في الجزائر عبر الحدود	5 058 404	5 609 947	5 731 814	1 385 601	344 162

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن عدد السياح في الجزائر قد عرف نموا بارزا خلال الفترة 2017-2018 حيث تزايد عدد السياح من 2450785 سنة 2017 إلى حوالي 2657113 سنة 2018، حيث نلاحظ أن هناك زيادة في عدد السياح الأجانب خلال هذه الفترة، وقد عكس هذا نمو الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية للنهوض بهذا القطاع إلى جانب التقدم الأمني الذي حققته هذه الدولة بعد العشرية السوداء، والبارز من خلال الجدول هو التراجع الواضح في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال سنة 2019 و 2021 حيث تراجع عدد السياح الوافدين من 2371056 سنة 2019 إلى حدود 125238 سنة 2021 وهذا نتيجة أزمة كورونا التي حدت من عدد زيارات الجزائريين الغير مقيمين إلى بلدانهم.

من خلال الجدول رقم 03 والجدول رقم 04،يمكن تحليل التدفق السياحي لمدة 5 سنوات للفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 من خلال عرض الشكل الموالي:

الشكل رقم03: يوضح عدد السياح في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

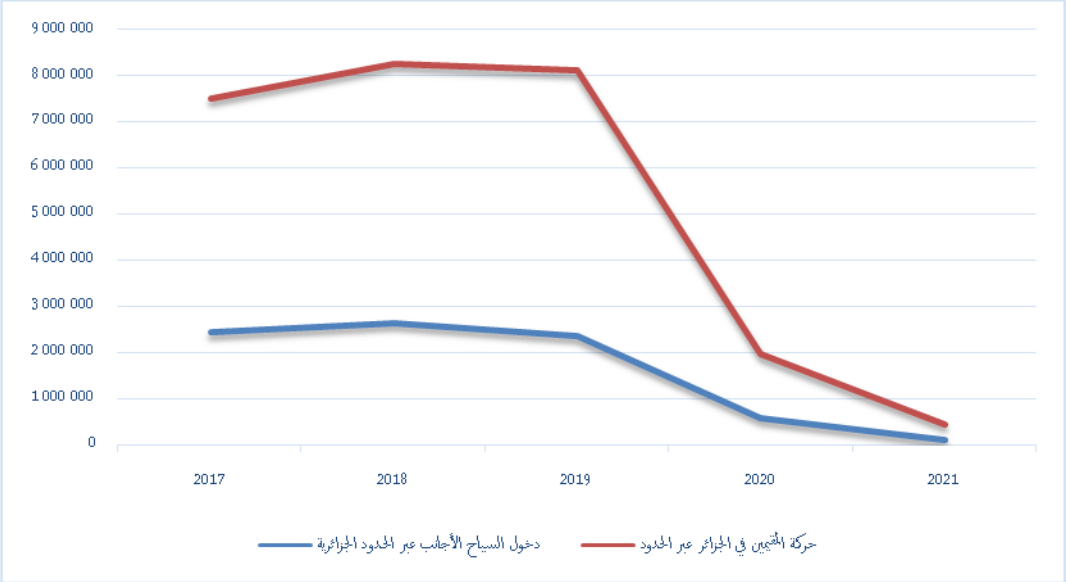

من حيث تدفق السواح إلى الجزائر :بلغ العدد الإجمالي للسواح الوافدين عبر الحدود الجزائرية الجزائر 2 371 056سائحا في بداية سنة 2019و 591031 سائحا سنة 2020 و 125238 سائحا سنة 2021 وقد انخفض عدد تدفق السياح مقارنة بسنة2017 وسنة 2018 ، ويمكن تفسير هذا الإنخفاض من خلال الظروف غير المستقرة التي لها تأثير سلبي على دخول السياح للجزائر، ومن ناحية أخرى من خلال الأسواق التنافسية الجذابة لا سيما إذا تعلق الأمر بالأسعار والتسهيلات في السفر والحصول على التأشيرات للسياح الأجانب، فضلا عن نوعية الخدمات المقدمة. وكذلك تفشي ظاهرة كورونا في جميع أنحاء دول العالم.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

الخاتمة:

ومن خلال الورقة تبين أنه باستطاعة القطاع السياحي في الجزائر أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي،و الحد من الفقر، وخلق فرص العمل وتوليد الدخل بفضل روابطه الخلفية والأمامية التي تجعل منه قطاعا هاما لتنوع الاقتصاد و نموه، و مع ذلك لا يمكن في الوقت ذاته تجاهل الأثر السلبي الذي يمكن أن يلحقه هذا القطاع، و لكي توفر السياحة فرص العمل و الدخل في الأمد الطويل وتساهم في التنمية الإقتصادية، يجب أن تكون عملياتها بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بها مستدامة أيضا و يتطلب ذلك إسترتتيجيات طموحة.

وعند النظر للجزائر نجد أنها تمتلك مزايا سياحية تؤهلها لأن تحتل الصدارة على الأقل في المستوى الإفريقي، غير أن نشاطها السياحي ضئيل جدا ولم يشهد تحسنا ولا تطورا نظرا لعدة أسباب سياسية، واقتصادية، واجتماعية ...مقارنة بمجموعة من الدول السياحية التي لا تمتلك ما تملكه الجزائر من موارد سياحية، وهذا لإعتبار القطاع السياحي قطاعا ثانوي رغم البرامج و الإستراتيجيات التي بذلت من أجل النهوض بهذا القطاع.

نتائج الدراسة :من خلال تشخيصنا لأهم مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر، و مدى مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية، توصلنا إلى أهم النتائج التالية:

-تتوفر الجزائر على مقومات سياحية مختلفة ومتعددة تؤهلها بأن تكون قطبا سياحيا بإمتياز، إلا أن عدم استغلال هذه الموارد جعل القطاع السياحي في الجزائر يسجل أرقاما ضعيفة في التوازنات الاقتصادية الكبرى؛

– يتميز الطلب السياحي الوافد إلى الجزائر بضعفه، خاصة لفئة السياح الأجانب نظرا لغياب عامل الترويج والتسويق لوجهة الجزائر بالإضافة إلى محدودية طاقات الإيواء في هياكل الاستقبال وأسعارها المرتفعة التي لا تتناسب مع مختلف فئات المجتمع وتدني جودة الخدمات السياحية التي تقدمها، والأمر ينطبق على وضع السياحة المحلية في الجزائر التي تعرف إقبالا محتشم؛

– يعرف القطاع السياحي مشاكل عدة تعرقل مسار الاستثمار السياحي في الجزائر، من بينها صعوبة تمويل المشاريع السياحية التي تتميز بضخامة تكاليفها، وغياب هيئة مختصة في التمويل السياحي، وتهميش القطاع السياحي من قبل السلطات العليا في البلاد حيث غالبا ما يستفيد من إعتمادات مالية منخفضة جدا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى مشكل العقار السياحي الذي يشكل عائق أساسي بالنسبة للمستثمرين.

– سجل الميزان السياحي الجزائري رصيدا سالبا طوال فترة الدراسة نظرا لارتفاع النفقات السياحية عن الإيرادات السياحية التي تحصلها الجزائر، وهذا راجع لخروج السياح الأجانب نحو الوجهات السياحية في الخارج الذي يفوق السياح الوافدين إلى الجزائر سواء كانوا أجانب أو جزائريين مقيمين في الخارج؛

قائمة المراجع باللغة العربية:

1- أحمد سهير عبد الظاهر ,محمد مدحت مصطفى .(1999) .النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية .مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،مصر، 40

2- الحاج طارق .(1998) علم الإقتصاد ونظرياته .دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 186.

3- الزين منصوري .(2006) .آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر، 100.

4- السكر مروان .(1999) .مختارات من الإقتصاد السياحي،دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 14-15.

5- الطائي حميد عبد النبي .(2001) .أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر عمان ، الأردن، 11.

6- بطاطو إبراهيم .(2007) .الأمن السياحي العمود الفقري للسياحة الأردنية، عمان، الأردن، 85

7- سلمان زيد منير .(2008) .الإقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 16-21.

8- صابغ يوسف عبد الله .(1985) .مقررات التنمية الإقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 13 .

9- صديقي سعاد .(2006) .دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 11.

10- قنوص صبحي محمد .(1999) .أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي لبلدان العالم الثالث، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 13.

11- كافي مصطفى يوسف .(2013) .إقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا ، 93-94 .

12- مدحت أبو النصر ,ياسمين مدحت محمد .(2017) .التنمية المستدامة، مفهومها- أبعادها – مؤشراتها :.المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر ، 103.

13- مسعد محي محمد.(بدون سنة النشر) .الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي .الأسكندرية، المكتب العربي الحديث، مصر، 61

14- مصطفى عبد القادر .(1999) .دور الإعلان في التسويق السياحي، المؤسسة الجامعية، عمان، 35.

15- ملوخية أحمد فوزي .(2006) .مدخل إلى علم السياحة .الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، مصر، 34.

16- ناصف إيمان عطية ,محمد عبد العزيز عجيمة .(2003) .التنمية الإقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، مصر، 87،

17- وديع محمد عدنان .(2002). قياس التنمية ومؤشراتها .مجلة جسر التنمية، (العدد02)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 13

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1-pierre, jean. . (2007). mangement du tourisme. france: person education. 2eme. edition. 55-56.